

واصلها والمراد بقبح المصوح انه ذم من الجانب كالمصوح واليحيى
 وغير المراد بقبح المصوح انه ذم من الجانب كالمصوح واليحيى
 ثم توطئ بالظن المرأة سبعة اشهر بتقييم المملة على الوحدة
 الى اجنبية امره او مبطنة وهي من عجل له وطولها بعقد الشايع
 او ملك في حد ذاته وان حرلها رضى من غير ثرا ورق او اعرام وغير
 ذلك فان مرادها غير المصوح ولوامة وسلم يدنها وجربها وكثيرا ونوعها
 وظلونها وان الفضل او تزوجها بعد انفصاله فغير حاشية
 ان ولو من عيون قران لا من مراهة لانه حيا ان فقط فله يحرم وان لم
 تحف فثمنه ولا شهوة فخير من نظري امره اجنبية حره ككوب
 عيناه يوم القيمة بما مر من نار ونظر المرأة الى الاجنبى كمنه
 جازى النظر الى الوجه خاصة للزوجته اي غير المستدة
 غير شهوة من الغير والا ففى كالحايف ونظرها الى زوجها كمنه لوان
 منها من نظرها اليه امتنع عليها بخلاف منكم وامنه اي
 ان حمله الاستمتاع بها والا فتقوم زوجة ومكرمة وسكينة ومودة
 وولنية ومحرم ولو من رصايع او مصاهرة في مع كالمصوح ونظر
 الى مدها كمنه ان ينظر الى حرج النظر اليه فلا حله في
 يحصله ولو المصوح من كل نفساى في الحياة والمهمات
 الى ما عدا الفروج منها ما قيل او يبره هو كذلك بل قال الامام غير
 التلذذ بغير المرأة من غير اليك اها تول وهو فقط خلا فاللدراي
 ومن يتبعه وانصح جواز النظر اليه اي الفروج كمن مع
 اكراهه انه هو المعتد ونظره اصل الفروج عند كراهة بل قيل
 انه لو رت اليه في الناظر ونظره اوتيا قلبه قال سحننا وقد وثق
 في ذلك حديث صليفا وموسوي او منكر او باطل او سفل او حسن
 فراجع

فراجع الى ذوات اى صاحبات فاصافاتهما من اعتصافه
 البيان والاعم الى الحصى بمعنى اليدان وح فلا اشكال في الظنفة
 فتأمل محارمه اى ولو يملوكة له كاسر او امته المزوجين
 وقد تقدمت هذه مع من اتفق بها ومحل الجوار اذ لم تكن شهوة
 وكذا كل ما قيل بجواز النظر اليه ونظر المرأة الى حرمها كمنه
 فيما عدا ما بين السرة والركبة خرجت السرة والركبة
 فله يحرم نظريه فيجوز لى بل يمين ولو شهوة وله تكريره
 مرارا مادام محتاجا اليه وخرج بالنظر المسى ولو لعمى فلا يجوز
 له فيوكل من ينظر له وخرج بها احتيا فلا يجوز نظره لسان مطلقا واما
 اخوها الا مرادها ان كان يغيرها فافتى بعض المتأخرين بانه يجوز
 له النظر اليه بغير شهوة كما قاله العلامة م وكان لا حظ منها اى
 اكرة ولا يجوز نظر غيرها وليس لها ايضا ان تنظر منه ما عدا ما
 بين السرة والركبة كمنه واما ما سئل ان المتطهره مما عدا
 عورة الصلاة فقط فيجوز له حملها اذا كان يحضو بحرم او
 امرأة لغة وعدم امره تعالى ذلك كاذن ان ويقوم المسلم مع الكافر
 والكافر في علمه اذ كذا المصوح بيده ولا يحق بما ذكر نظر الحاش والفالبة
 المفرج للشهادة علم اى اداء وتحمل ولو الى فراجه الزانية او الزانية
 وتدي المصنعة وعارية ولد الكافر والبنات العانة وذكر الرجل
 اذا دعيت المرأة عماله وعقد ذلك فان تعدل نظرا بشهوة
 وروت شهوة فذات فيجب عليه ان يصوم نية ذلك

وتعدى الى الوجه من المعتد انه راجع الى المعاملة فقط كما علمت ان
 النظر للسرية لا يستفيد بالوجه عند ابتياعها اى من اصل
 او اللعبد عند ابتياعه من المرأة فائدة هل جيز النظر الى الهيئة
 المسيبية حال شرائها ولو بشهوة ام يفرق بين كنهها وما هنا

